بعد نحو عام على إقراره وتطبيقه بنجاح لافت

«جمع السلاح».. قانون ناجح ساهم في تقليل نسب الحوادث والوفيات والإصابات في البلاد

جانب من الأسلحة والذخيرة التي تم تسليمها خلال الحملة الوطنية

■ الصهيل : انخفاض لافت في البلاغات المتعلقة بحالات إطلاق نار أو حمل سلاح في المناسبات

■ الأجهزة الأمنية تواصل بعد أخذ الإذن القانوني حملات التفتيش على المركبات في الطرق والشوارع الرئيسية

بعد نحو عام على إقراره وتطبيقه بنجاح لافت ساهم قانون «جمع السلاح والذخائر والمفرقعات غير المرخصة» في تقليل نسب الحوادث والقضايا التي كانت تسبب وفيات وإصابات بليغة ونجح في الحد من ظاهرة إطلاق العيارات النارية في المناسبات والأفراح التي كانت تؤرق المجتمع وتلحق اضرارا كبيرة بابنائه.

وأثمر هذا القانون الذي رافقته حملة إعلامية منظمة جمع «9407» قطع من الاسلحة المتنوعة ما بين رشاش ومسدس و«شوزن» صيد إضافة إلى «59» طنا و«136» كيلوغراما من الذخيرة الحية مما يساهم في تعزيز أمن الوطن وأمان المواطنين والمقيمين على أرضه.

وأكد المدير العام للادارة العامة لمباحث السلاح بوزارة الداخلية العميد عبدالرحمن الصهيل لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس استمرار الإدارة في تنفيذ الحملات المفاجئة الهادفة إلى تطهير البلاد من الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة وتطبيق القانون على الجميع بلا استثناء.

وأضاف الصهيل انه بعد انطلاق الحملة الوطنية لجمع السلاح والمفرقعات والذخائر غير المرخصة حدث انخفاض لافت في البلاغات المتعلقة بحالات إطلاق نار أو حمل سلاح في المناسبات والأفراح بالبلاد مقارنة مع ما كان عليه الوضع سابقا.

وأكد عدم التهاون مع كل من يخالف قانون جمع الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة عقب انتهاء المهلة المحددة للتسليم الطوعي للحملة الوطنية للأسلحة والتي استمرت أربعة أشهر بتعليمات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل الوزارة الفريق سليمان الفهد والوكيل المساعد لشؤون الأمن الجنائي اللواء عبدالحميد العوضي.

وذكر أن الأجهزة الأمنية الميدانية تواصل بعد أخذ الإذن القانوني اللازم حملات التفتيش على المركبات في الطرق والشوارع الرئيسية والفرعية بحثا عن الأسلحة غير المرخصة بمشاركة قطاع المرور وقطاع الأمن الخاص و«الإعلام الأمني».

وأفاد بان الاحتفاظ بالاسلحة يعتبر مخالفة صريحة يعاقب عليها القانون الذي يطبق على الجميع دون استثناء

مؤكدا وجود تعليمات لدى أفراد مباحث السلاح بالتعامل الراقي مع قائدي المركبات ومن برفقتهم إضافة إلى حرصهم على تسهيل حركة المرور في منطقة التفتيش لتلافي اختناقات المرور.

وأوضح أن مرحلة تفتيش المركبات في الشوارع تعد مقدمة لمراحل وخطوات أخرى للوصول إلى كل الأماكن المتوقع وجود أسلحة وذخائر فيها والتي تعد سببا رئيسيا لكثير من الجرائم ومظاهر وسلوكيات العنف.

وقال الصهيل إن وزارة الداخلية أقامت عدة نقاط للتفتيش وجمع المعلومات والحصول على الأذون القضائية لمداهمة الأشخاص الذين لم يسلموا أسلحتهم مبينا أن الأسلحة والذخائر والمفرقعات غير المرخصة تعد السبب المباشر والرئيسي لما يقع من جرائم ومظاهر سلبية تولد العنف.

ودعا المواطنين والمقيمين الى الاتصال بهاتف الطوارئ 112 للابلاغ عن الأسلحة غير المرخصة حماية لأمن الوطن وأمان المواطنين.

من جانبه قال المدير العام للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية العميد عادل الحشاش لـ «كونا» إن تطبيق قانون جمع السلاح الجديد ساهم في تقليل الحوادث والقضايا التي يستخدم فيها السلاح والتي كانت تسبب وفيات وإصابات بليغة في السابق.

ودعا العميد الحشاش المواطنين والمقيمين إلى المساهمة في التوعية بخطورة السلاح غير المرخص واستعماله في المناسبات والأفراح.

وأضاف أن الوزارة أعدت حملة إعلامية مرافقة لذلك القانون حرصت خلالها على الاستعانة بجميع وسائل الإعلام والإعلان وبث رسائل توعية وتصريحات صحافية مستمرة لتصل إلى جميع الشرائح المستهدفة خلال مدة الحملة وتحقق الأهداف المنشودة منها.

وأعرب عن الشكر والتقدير لجميع المواطنين والمقيمين الذين تفاعلوا مع الحملة الإعلامية الخاصة بقانون جمع السلاح وأدركوا خطورة الاحتفاظ بالأسلحة غير المرخصة أو العبث بها حفاظا على امانهم سلامتهم.

وأشاد بتعاون وسائل الإعلام مع وزارة الداخلية في دعم جميع حملات التوعية مضيفا أن وسائل الإعلام تعد مرآة للوزارة في جميع الجوانب التي تهم المواطنين والمقيمين.

من جانبه قال رئيس قسم البلاغات في الادارة العامة المركزية للعمليات الرائد عبدالله الدوسري إن قانون جمع السلاح أدى إلى الحد بصورة كبيرة من عدد البلاغات المقدمة بشأن العيارات النارية في المناسبات المختلفة.

وأوضح أن عدد البلاغات المقدمة عن سماع صوت إطلاق النار بصورة عامة انخفض من 1042 بلاغا عام 2014 إلى 405 بلاغات في عام 2015 في حين انخفض عدد البلاغات الخاصة بإطلاق النار من 947 بلاغا عام 2014 إلى 482 بلاغا عام 2015.

وأفاد بان القانون ساهم في خفض عدد البلاغات بالخاصة بإطلاق النار في الأفراح من 415 بلاغا في عام 2013 إلى 291 بلاغا عام 2014 وصولا إلى 83 بلاغا عام 2015. وذكر أن القانون أسهم أيضا في زيادة عدد البلاغات الخاصة بحيازة الأسلحة ليبلغ العدد 37 بلاغا عام 2015 بعد أن كان 19 عام 2014 مشيدا بالتعاون الذي ابداه المواطنون في هذا الصدد.

من جهته الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب المحامي الكويتي دوخي الحصبان في تصريح مماثل ل«كونا» أشاد بقانون جمع السلاح الذي أقره مجلس الأمة العام الماضي باعتباره يساهم في الحفاظ على امن الكويت وأمان وسلامة جميع المواطنين والمقيمين والزائرين لها وتعزيز الاستقرار فيها.

وأضاف الحصبان أن القانون جاء في وقته المناسب وتضمن مواد عديدة توضح العقوبات التي تترتب على المخالفين لبنوده مهما كان ذلك الشخص المخالف مبينا أن القانون تضمن عقوبات على متجاوزي القانون تتراوح بين السجن والغرامة حسب طبيعة المخالفة.

وأكد أهمية الدور الذي تؤديه مثل هذه القوانين في الحفاظ على أرواح الناس وتحذير من لديه أي نوع من السلاح من مغبة الاحتفاظ بذلك السلاح لاسيما ان القانون اعطى لجميع من يملكون اسلحة فترة كافية لتسليمها او الابلاغ عنها.

وكان مجلس الأمة وافق في 27 يناير العام الماضي على قانون جمع السلاح حيث نصت المادة الرابعة منه على أن «يعاقب كل من حاز أو أحرز أسلحة او ذخائر او مفرقعات غير مرخصة أو محظور حيازتها بالحبس لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على عشرة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين بعد انقضاء المهلة المقررة في المادة السادسة».

أما المادة الخامسة من القانون فنصت على أن «يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على 50 ألف دينار كل من يتاجر في سلاح ناري غير مرخص أو ذخائر أو مفرقعات أو مكونات تصنيعها أو تهريبها أو تخزينها أو التعاقد مع المنظمات أو الخلايا الإرهابية لبيعها لها أو شرائها منها وبمصادرة المضبوطات في جميع الأحوال».

ونصت المادة السادسة بعد تعديلها الأخير على أن «يعفى من العقوبة المقررة في هذا القانون أو أي قانون آخر ذي صلة كل من يبادر بتسليم الأسلحة النارية غير المرخصة أو الذخائر أو المفرقعات المحظور حيازتها أو إحرازها إلى وزارة الداخلية خلال أربعة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

تتمات

السيسي : لن نتردد

أضاف أن الجيش المصري هو جيش كل العرب، وأن عبارة «مسافة السكة» تعكس هذا المفهوم . لافتا في الوقت نفسه إلى أن مصر لا تتدخل في شئون الدول الأخرى وأنها تحترم إرادة الشعوب، ولكنها قادرة على صد أي هجوم والرد على أي اعتداء أو تهديد مباشر سواء عليها أو على أشقائها .

من جهة أخرى وردا على سؤال لرئيس تحرير «الصباح» بشأن وجود حوالي 50 ألف طالب كويتي في مصر، وما الذي تقوم به الحكومة المصرية لحل مشاكل هؤلاء الطلاب . قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن مصر ترحب بكل الطلاب العرب والأجانب، ولا يمكنها السماح بأية اساءات ممنهجة تجاه هؤلاء الطلاب، بل يلاقون كل المحبة والترحيب من جانب الشعب والحكومة المصرية كضيوف كرام، وقد تكون هناك بعض الأحداث الفردية التي يتم التصدي لها بكل حزم. كما أن مصر تستضيف عددا كبيرا من المواطنين العرب يعيشون جنبا إلى جنب مع أشقائهم المصريين ويحصلون على نفس الخدمات المقدمة للمصريين.

وحول الموقف المصري إزاء الأزمة السورية أكد الرئيس السيسي أن مصر موقفها واضح ولم يتغير، ويتمثل في عدم التدخل في الشان السوري واحترام إرادة الشعب السوري ومكافحة الإرهاب والعناصر المتطرفة، مع العمل على التوصل لحل سياسي للأزمة يحفظ وحدة وسلامة الأراضي السورية ويفسح المجال للبدء في جهود إعادة الإعمار.

كما أكد على أن مصر لا تتدخل في شئون الدول الأخرى وأنها تحترم إرادة الشعوب، ولكنها قادرة على صد أي هجوم والرد على أي اعتداء أو تهديد مباشر سواء عليها أو على أشقائها، مستشهدا بموقف مصر إزاء الأحداث في ليبيا، حيث امتنعت مصر عن التدخل في الشان الليبي أو استغلال الأوضاع الصعبة للشعب الليبي للمساس بمقدراته، وكانت المرة الوحيدة التي قامت فيها مصر بعمل عسكري حين قامت التنظيمات الإرهابية في ليبيا بذبح 21 مصريا. كما أشار إلى أن مصر تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان قدرتها على مواجهة التغيرات والتحديات القائمة بالمنطقة رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، مشيرا إلى الخطوات التي تقوم بها القوات المسلحة المصرية لتحديث وتطوير تسليحها ومعداتها.

وأشار إلى أن غزو الكويت عام 1990 مثل الضربة الأولى لوحدة الصف العربي، وكان بمثابة ثغرة لاختراق الأمن القومي العربي، موضحا أننا ندفع اليوم ثمن ما يعاني منه الوطن العربي من انقسام. كما أكد على أهمية مساندة الدول العربية التي تمر بأزمات حتى تتمكن من استعادة أمنها واستقرارها، والحفاظ على كياناتها ومؤسساتها الوطنية لتعود مرة أخرى كعضو فاعل بالأسرة العربية.

وأوضح السيد الرئيس إلى أن الأمة العربية تستمد قوتها من ترابطها، وأنه على الدول العربية أن تمتنع عن الإساءة لبعضها البعض، منوها إلى ما تعرضت له مصر عقب ثورة 30 يونيو من اساءات وافتراءات من جانب بعض الدول العربية والإقليمية ووسائلها الإعلامية، وأنها حرصت على التحلي بالمسئولية وعدم الرد بالمثل لتفادي الخوض في تراشق إعلامي لم يكن سينتج عنه سوى مزيد من الانقسام .

وحول مدى رضاه عن الاستثمارات والمساعدات الخليجية لمصر عقب ثورة الثلاثين من يونيو، وهل هناك تقصير، لاسيما في ضوء فضل مصر الكبير على العالم العربي . رد بالقول : إن احتياجات الشعب المصري تتزايد في ضوء بلوغ عدد السكان ما يزيد على 90 مليونا، منهم 65 مليونا تحت سن الأربعين، ومن بينهم 30 مليونا تحت سن 18. ولا توجد افضال بين الأشقاء، وإنما كل الحب والتقدير والاحترام، وأن مصر لو كان لديها ما يكفي من الإمكانيات لما كانت ستتوانى عن تقديم كل الدعم لأشقائها العرب، ولكنها مرت خلال السنوات الماضية بتجربة قاسية نتج عنها الكثير من المشكلات، إلا أن المصريين أدركوا عقب ثورة 30 يونيو أهمية التفكر والتدبر وعدم الانجراف وراء الذين يستخدمون الدين لتحقيق مآربهم السياسية ومصالحهم الضيقة ، موضحا أن إرادة الشعب المصري استطاعت أن تنقذ مصر من مساعي التيار الذي كان يحاول اختطافها وتغيير هويتها.

وعن مؤشرات الاقتصاد المصري ، وحجم الاستثمارات الخليجية والأجنبية ، قال إن مصر عانت على مدار الستوات القليلة الماضية من تداعيات حدوث ثورتين وما تبع ذلك من تباطؤ في عمل المؤسسات وتدهور حالة بعض المرافق الأساسية مثل الكهرباء والغاز. كما يواصل الإرهاب الغاشم ضرب مرافق الدولة، ولكن الجهود التي تمت خلال الفترة الماضية ساهمت في التغلب على مشكلة انقطاع الكهرباء وتوفير الغاز للمصانع حتى استعادت طاقتها الإنتاجية، كما تتخذ الحكومة التدابير التشريعية والإجرائية اللازمة للارتقاء بالخدمات والمرافق وتوفير الظروف الملاءمة لجذب الاستثمارات ، مشيرا إلى أن مصر حريصة على توفير العديد من المزايا لجذب استثمارات اشقائنا العرب وحثهم على الاستفادة مما تقدمه المشروعات التي يتم تنفيذها في مصر من فرص واعدة.

وعن ما إذا كانت المنطقة مُقبلة على حروب ، قال : أرجو ألا تكون مقبلة على ذلك. إن الدول العربية عليها أن تقيّم الموقف والخيارات المتاحة، وعليها العمل على توحيد الصف العربي وتعزيز العمل المشترك.

وعن البشارة التي يمكن أن يقدمها للمصريين في الكويت ، قال : ابشرهم بأن بلدهم سيكون بخير وسلام، وأننا نبذل أقصى ما في وسعنا لتطويره، وتتطلع مصر إلى مساهمة أبنائها في الخارج في دعم مسيرة التنمية والبناء.

وبشأن خطط مصر لتنشيط السياحة، قال : إننا نرحب بكل السائحين العرب، خاصة أن مصر تتميز عن غيرها من المقاصد السياحية الدولية بتقارب ثقافي يربطها بغيرها من الدول العربية، وهو ما يوفر عنصر ارتياح للسائح العربي يشعره بأنه في بلده مقارنة بالمقاصد السياحية الأخرى. وليس بخاف على أحد الأهمية التي يُمثلها قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد المُصري، حيث يعمل نحو 5 ملايين مواطن مصري في هذا القطاع الذي حقق عائدا يبلغ نحو 14 مليار دولار سنويا قبل عام 2011. وتعمل الحكومة بالفعل على تنشيط السياحة، سواء كانت سياحة داخلية أو عربية أو أجنبية، وتحرص مصر على توفير كل السبل الممكنة لتعظيم الاستفادة من موقعها المتميز وما تزخر به من آثار، فضلا عن مناخها المعتدل، وترحب في هذا الإطار بكل السائحين العرب لقضاء إجازاتهم في بلدهم الثاني مصر، كما تبنت مصر حملات لتنشيط السياحة العربية إليها.

وعن توجه مصر نحو روسيا ، ذكر السيسي أن مصر تربطها بروسيا علاقات قديمة وتاريخية، تتسم بالتميز في العديد من المجالات ومن بينها المجال العسكري. وأن مصر تنتهج بوجه عام سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة على جميع دول العالم ، تقوم على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة، إذ ترتبط مصر بعلاقات استراتيجية ومستقرة مع الولايات المتحدة، كما ترتبط أيضا بعلاقات طيبة مع الدول الأوروبية والآسيوية، ومن بينها الصين واليابان.

رئيس الوزراء

الشيخ صباح الخالد ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ، ووزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك .

نواب يلوحون

من النواب سيتقدمون في جلسة الاول من مارس ، بطلب مناقشة قرار الحكومة «السيء والمشين» بشأن تخفيض مخصصات مرضى العلاج بالخارج ، وإلغاء مخصصات المرافق .

واوضح د. الزلزلة ان الجلسة المقبلة ستكون هي يوم الحسم بالنسبة لنواب الامة ، فإما أن تتراجع الحكومة عن هذا القرار الاستفزازي واللامدروس ، وإلا فستواجه مصيرا كنا نتنظره منذ فترة طويلة.

من جهته وصل النائب الدكتور عودة الرويعي بالتهديد إلى مداه ، حيث قال : تربيت لعلي أرى تفسيرا من وزير الصحة او من الحكومة حول خفض مخصصات العلاج بالخارج ، ويبدو إما أن الحكومة لا تريد التعاون مع المجلس او مواجهته ، مضيفا : حتى هذه اللحظة لا اعرف سبب الخفض لكن مسؤولية وزير الصحة قائمة ، وان لم يتراجع عن القرار فلابد من صعوده المنصة مرة اخرى ، وهذه المرة غير السابقة.

بدوره اعتبر النائب خليل الصالح أن قرار مجلس الوزراء بتخفيض مخصصات العلاج بالخارج لم يراع الوضعي الإنساني للمرضى ، وواقع ارتفاع الاسعار في الدول الأجنبية وأنه لو كان هناك خدمات طبية متطوره في البلاد ، لما لجأ المريض اليها ، وكان الأوجب على الحكومة ان تلجأ بالتوفير في بند العلاج بالخارج من خلال حصره وقصره فقط بالحالات المستحقة ، ومنع حالات العلاج السياحي ، وستقف ونعمل مع باقي الزملاء من الاعضاء من اجل ايقاف هذا القرار

وأعلن النائب فيصل الكندري عزمه تقديم طلب نيابي مع مجموعة من النواب لمناقشة قرار الحكومة المتسرع بشأن خفض مخصصات العلاج بالخارج في جلسة الأول مارس ، مشيرا الى ان طلب المناقشة يأتي للتصدي لتفرد الحكومة بقرار خفض المخصصات .

واوضح الكندري ان الاتفاق السابق بين الحكومة ومجلس الامة كان ينص على عرض رؤية الحكومة على اللجنة المالية في الترشيد والاصلاح الاقتصادي ، ولكن تفرد الحكومة في قرارها بشأن خفض المخصصات ، سيواجه بحزم في جلسة الاول من مارس التي ستبني ردود فعل الحكومة فيها التحرك النيابي

بدوره رفض النائب ماضي العايد الهاجري قرار الحكومة خفض مخصصات العلاج بالخارج ، إلى 50 دينارا في أمريكا و30 دينارا في دول أوروبا ، مطالبا إياها بالتراجع فورا عن هذا القرار غير المدروس ، والمجحف بحق المرضى الكويتيين ، مؤكدا على ضرورة أن تتراجع الحكومة عن مثل هذه القرارات غير المدروسة وغير المسؤولة ، التي تأتي على حساب أرواح المواطنين

ودعا النائب سعد الخنفور الحكومة إلى ضرورة التراجع عن قرارها ، قائلا : « يا حكومتنا الرشيدة اذا كان لديكم توجهات بترشيد الانفاق ، نرجو أن تذهبوا مباشرة إلى أماكن الهدر ، وأن لا تتعرضوا للمواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر ، خصوصا وأن الجميع في السلطتين أكدوا أن المواطن لن يتضرر من اجراءات الترشيد ، فما بالكم بالمواطنين المرضى ؟! » ، لافتا إلى أن هؤلاء المرضى يعانون الأمرين في الوقت الحالي وهم يتقاضون مخصصات المريض ٧٠ دينار وللمرافق بمبلغ ٥٠ دينار ولا تكفيهم بسبب الغلاء في غالبية الدول التي يعالجون فيها لاسيما الدول الغربية ، متسائلا : فماذا سيكون وضعهم بعد هذا القرار المجحف وغير المدروس ؟! .

ورأى النائب محمد الجبري أنه من المعيب ان يمر الاصلاح الاقتصادي على صحه المواطنين وعلاجهم ، مستغربا قرار تخفيض مخصصاتز العلاج بالخارج ، رغم أن الخدمات الصحية المميزة غير متوافره كما ينبغي ، وقال إن المواطن لم يلجأ إلى العلاج بالخارج إلا بعد توقف سبل علاجه ، مطالبا الحكومة بوضع حلول اخري لتجاوز الأزمة الاقتصادية بعيدا عن صحة المواطن وسلامته .

«الاستئناف» أجلت

اول درجة في هذا الشان.

وانكر بعض المتهمين خلال استجوابهم من قبل هيئة المحكمة في الجلسة التي عقدتها محكمة الاستئناف أمس الاربعاء التهم الموجهة إليهم ، فيما تعد تلك الجلسة الأولى التي تنظر في القضية عقب استئناف النيابة العامة للحكم الصادر بحق المتهمين في القضية.

وكانت دائرة الجنايات في المحكمة الكلية برئاسة وكيل المحكمة محمد الدعيج ، قضت في 12 من يناير الماضي بإعدام متهمين اثنين «الاول والـ 23» عما اسند اليهما من اتهامات ، فيما قضت بأحكام متفاوتة بالسجن على عدد من المتهمين الآخرين في القضية .

لجنة « المرأة

للجنة امس : ناقشنا خلال الاجتماع جميع الامور المتعلقة بابناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي سواء كان عربي أو أجنبي ، وكانت الأمور جيدة وتم توضيح كثير من الأمور للاخوات النشاطات السياسيات والاجتماعيات اللاتي حضرن اجتماع اللجنة.

وأوضح انه كان هناك جهل كبير لدى الكثيرين بالنسبة لإجراءات إقامة ابناء الكويتيات المتزوجات من غير كويتي ، وقام نائب مدير عام شؤون الإقامة عبدالله الهاجري بتوضيح جميع الإجراءات ، وخرجنا بنتائج ممتازة بخصوص المرأة الكويتية .

وتابع : وكذلك تطرقنا إلى موضوع المعاقين بحيث القانون أن يعامل المعاق ابن الكويتية معاملة الكويتي مدى الحياة ، وكانت هذه المادة غير مطبقة والآن تم توضيحها وشرحها للأخوة في إدارة شؤون الإقامة ، وكان هناك تفهم من قبلهم واستعدادهم لتطبيق هذا القانون.

الجيران يطالب

في الكويت ، داعيا إلى رفع النسبة المستقطعة من الشركات إلى 5 ، 2 في المئة ، اتساقا مع النسبة الشرعية الصحيحة .

مقتل 10 مجندين

كما أشارت المصادر الطبية إلى أن مئات من المجندين الجدد كانوا يقفون عند البوابة لتسجيل اسمائهم للانضمام للجيش اليمني.

وتبنى تنظيم داعش المتطرف الهجوم على المعسكر. وقال بيان للتنظيم تداولته حسابات مؤيدة على موقع «تويتر» إنه «في عملية امنية تمكن الأخ ابو عيسى الأنصاري من تجاوز الطوق الأمني حول معسكر رأس عباس غربي عدن، حيث فجر حزامه التاسف وسط تجمع للجنود».

وكان داعش تبنى هجومين آخرين وقعا قبل أسابيع واستهدفا القصر الرئاسي في عدن ومركزا أمنيا.

يذكر أن المدينة التي كان الرئيس هادي أعلنها عاصمة مؤقتة للبلاد بعد فترة من سقوط صنعاء بيد الحوثيين في سبتمبر 2014، شهدت سلسلة هجمات وتفجيرات وعمليات اغتيال استهدفت سياسيين وعناصر أمن، وأفادت التنظيمات المتطرفة من النزاع في اليمن لتعزيز نفوذها في مناطق عدة لا سيما في جنوب البلاد.

وبحسب الأمم المتحدة، أدى النزاع إلى مقتل أكثر من 6100 شخص نصفهم تقريبا من المدنيين، وجرح قرابة 30 ألفا منذ مارس.

وفاة الكاتب

إدارة وتحرير جريدة الأهرام عام 1956، لمدة 17 عاما. كما تولى منصب وزير الإعلام، ووزير الإرشاد القومي، وأسندت إليه مهام وزارة الخارجية لمدة أسبوعين.

كما حرر كتاب «فلسفة الثورة» الذي نُشر باسم عبد الناصر، بالإضافة للعديد من الخطب التي ألقاها الرئيس المصري آنذاك، ومن أبرزها خطاب التنحي بعد هزيمة عام 1967.

واعتزل هيكل الحياة السياسية والعامة أثناء حكم الرئيس المصري محمد أنور السادات، إثر خلاف حول الإدارة السياسية، وكان على رأس ما عُرف بقائمة اعتقالات سبتمبر 1981، قبيل اغتيال السادات.

كذلك عُرف بمعارضته الشديدة لخطة التوريث إبان حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك. وكان من الداعمين لترشح الرئيس المصري الحالي، عبدالفتاح السيسي.